كيفية تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق

- تمثل مشكلة البطالة وتوظيف القوى العاملة والمؤهلة واحدة من أهم القضايا التي تشغل بال القائمين على أمر توظيف الكفاءات الجامعية. وبما أن التنمية بإطارها الشامل تعتمد على مدى الخبرة المكتسبة وصناعة المعرفة والمهارات التقنية التي يمتلكها رأس المال البشري من جهة. . وعلى مدى الحكمة والعقلانية في توظيف الموارد المالية والبشرية من جهة أخرى.
- فقد باتت المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل ضرورة ملحة تفرضها التحولات والتطورات التي تمر بالوطن.
- وبالتالي أصبحت غاية لتحقيق تنمية شاملة تتمثل في تحسين جودة حياة المواطن في جميع مناحي الحياة.

- لقد أدى التركيز على التعليم العام إلى زيادة مخرجات التعليم الثانوي وبالتالي زيادة الضغط على مؤسسات التعليم العالي، وهذا بدوره أدى إلى التوسع الكمي بإنشاء عدد أكبر من الجامعات في القطاعين الرسمي والخاص، فنجم عن ذلك زيادة مطردة في مخرجات التعليم العالي، الأمر الذي أفرز زيادة هائلة من الضغط على التوظيف خاصة في القطاع الحكومي.
- من هنا تفشت ظاهرة البطالة والفراغ. . وزادت نسبة معدلات العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات مما شكل عبئاً على الجهات المعنية لتوفير فرص وظيفية ومناسبة لهذا الكم الهائل من الخريجين.

- إن مواءمة التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل لم تكن قضية مطروحة للتداول عندما كان سوق العمل يستوعب جميع خريجي مؤسسات التعليم العالي، وبالتالي يوفر لهم الوظيفة المناسبة لشغلها، إلا أن مجمل التحولات والتغيرات التي حدثت في السنوات الأخيرة جعلت من هذه المواءمة قضية جوهرية تحتاج إلى دراسة معمقة لهذا فالسؤال الضمني الذي يطرح نفسه في الوقت الحالي هو (هل من جدوى للإنفاق ببذخ على نظام التعليم إن لم يكن قادراً على تخريج منتج تعليمي بمواصفات تحتاجها القطاعات الإنتاجية في الوطن. . ! ! ؟) .
- إن قضية المواءمة والتوافق بين مخرجات الأنظمة التعليمية ومتطلبات سوق العمل في أي بلد أصبحت تكتسب أهمية حيوية ورؤية بعيدة المدى تجاه التطورات والتغيرات المستقبلية للأوطان .

- لذلك فللحد من تفاقم ظاهرة الإقبال على مؤسسات التعليم العالي وتنامي نسبة معدل البطالة بين الخريجين لابد من منح التعليم والتدريب المهني بمسمياته ومستوياته المختلفة زيادة من الاهتمام، وهذا يتمثل في التوسع بزيادة عدد الكليات التقنية ومعاهد التدريب والتأهيل المهني. .
- وأن يكون توسعا كميا على مستوى الوطن بأكمله بمعنى ألا يكون محدودا بمدينة واحدة أو مقتصرا على المدن الكبرى فقط، وذلك لإتاحة الفرصة أمام جميع الطلاب الراغبين الالتحاق فيها، مع الحرص على تشجيع ودعم المنتسبين إليها ماديا ومعنويا، خاصة بعد تخرجهم ومكافأة المتميزين. . بالإضافة إلى زيادة الوعي بأهمية هذه المنظومة التعليمية. . ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإلغاء النظرة السلبية تجاه هذا النوع من التعليم.

- إن الأوضاع والمتغيرات التي يشهدها العالم في الوقت الحالي تتطلب ضرورة مراجعة شاملة وجذرية لمكونات وأسس الاقتصاد الوطني بغرض تطوير أدائها وزيادة قدراتها التنافسية. . وبناءً على ذلك باتت الضرورة ملحة للاهتمام بمخرجات التعليم من خلال أنشطة التعليم المهني والتقني وتأهيل الطلبة بما يتماشى ويلبي احتياجات سوق العمل، ليس على النطاق المحلي بل على المستويين الإقليمي والدولي، وهذا ما يجعلنا نقول إن للاقتصاد علاقة قوية تربطه بمخرجات التعليم. .
- وهي علاقة طردية تتضح معالمها في اتجاهين متوازيين هما: التعليم يزود الاقتصاد بالمعارف والقوى العاملة المؤهلة. . والاقتصاد يقدم لمنظومة التعليم ما يلزمها من موارد مالية ومادية لأداء وظيفتها .

- إن ما يواجه التعليم العالي في هذا العصر من تحديات تفرضها عليه مجموعة تحولات ومتغيرات عالمية وسريعة. . من ترسيخ لمفهوم العولمة والتجارة الحرة وسرعة التواصل التقني وتحديات أخرى تتصل بالزيادات المخيفة في نسب معدلات البطالة. . وعدم ربط مخرجات التعليم المهني والتقني باحتياجات سوق العمل أوجد فجوة نوعية بينهما، ولتفادي هذه الفجوة لابد من الاهتمام بمعايير المهن التي تلبي الاحتياجات النوعية والكمية لسوق العمل لتواكب التطورات والمتغيرات التي تزداد يوما بعد يوم.
- إضافة إلى تعزيز الشراكة الحقيقية بين سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي والمهني، بهدف توحيد الرؤية المستقبلية لسوق العمل. . وبالتالي تحقيق الكفاءة والجودة والمواءمة الحقيقية والفعلية بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

مشكلة الملاءمة

- سوق العمل هو المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي تتحقق فيها عملية التفاعل الديناميكي بين عرض العمل والطلب على العمل، وصولا الى تحديد المستوى التوازني للأجر الحقيقي وكمية العمل التوازنية.
- ويساهم هذا السوق في تخصيص الموارد البشرية بين المنشآت والصناعات والمهن والأقاليم للوظائف المختلفة عند معدلات أجر محددة.
- كما تساهم تلك السوق في تحديد مستويات التشغيل والبطالة والأجور الهجرة والتعليم. وتدفع ظروف المنافسة كل طرف الى اتخاذ قراراته كاستجابة لقرارات أو رد فعل لقرارات الأطراف الأخرى المساهمة في تلك السوق.

- وتواجه تلك السوق في كل من الاقتصادات النامية والمتقدمة مشكلة في صعوبة تحقيق التوافق أو الموائمة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل، وتكاد أن تتحول هذه المشكلة الى ظاهرة عالمية، فلم تعد تقتصر على اقتصاد بعينه أو مجموعة اقتصادية دون غيرها، رغم تفاوت حدتها وأبعادها بحسب التفاوت في قوة أو ضعف الاقتصاد وفي طبيعة السياسات الاقتصادية المستخدمة ومستويات التعليم السائدة، و وتائر النمو الاقتصادي المتحققة والشوط الذي قطعته عملية التنمية في مراحلها المختلفة. وتعزى تلك المشكلة الى عدد من العوامل من أبرزها :-

1. البعد موضوعي المتمثل بطبيعة سوق العمل التي تتطور بسرعة أكبر من تطور نظام التعليم والتدريب.
2. أداء السياسات الاقتصادية الكلية الذي ينعكس على أداء قطاع التعليم وبخاصة في ظروف الركود وما يرافقها من عجز في الموازنة العامة وضغط للإنفاق العام وبخاصة الإنفاق المخصص لقطاع التعليم، كما يرافق تلك الظروف عجزا في الميزان التجاري يؤدي الى تخفيض قدرة سوق العمل على استيعاب المشتغلين وبالتالي زيادة معدلات البطالة .

3. العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة ومستويات الإنفاق على التعليم التي تنجم عن تأثير المضاعف، فزيادة الإنفاق على التعليم كمتغير استثماري تساهم على المدى الطويل في رفع معدلات النمو الاقتصادي من ناحية، وتزيد من معدلات استيعاب القوى العاملة مخرجات النظام التعليمي وتخفض البطالة.
4. يساهم التضخم وتدهور مستويات معيشة في إضعاف حافز أعضاء هيئات التدريس على تطوير التعليم ، كما يؤدي الى تدهور شروط العمل وعائد العمل وتراجع قناعة الإفراد بإمكانية تأمين مستقبلهم عن طريق التعليم واكتساب المهارات ،كما سيتأثر عرض الخريجين بمستويات الأجور والرواتب، ومعدل الرسوم الجامعية، والإنفاق الحكومي على قطاعي التعليم والصحة.

5. أدت العولمة وتحرير التجارة والتقدم التكنولوجي إلى تغيير متطلبات سوق العمل التكنيكية والمهنية، فزادت الفجوة بين مستويات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل كنتيجة لارتفاع مستويات جودة الأداء والمعرفة التقنية والمهنية ومستويات التدريب والخبرة المطلوبة لأغراض التوظيف، وساهمت هذه التطورات في زيادة الاهتمام بتطوير رأسمال البشري وجعلته العنصر رئيسي في عملية الإنتاج، كما أدت إلى حدوث ثورة في أنماط الطلب على العمل ورفع مستوى أجور العمالة المدربة والماهرة.

6. تطبيق برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي أدى إلى تقليص الإنفاق العام وتخفيض فرص التوظيف في الأجهزة الحكومية.

7. ظروف الحروب وعدم الاستقرار السياسي في الدول النامية وبخاصة في الدول العربية ساهمت في استنزاف قواها العاملة، وتخفيض معدلات الادخار وهروب الاستثمارات الأجنبية، والتأثير سلبا على قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية، مما أثر بالتالي على قدرة تلك دول على مواجهة متطلبات الإنفاق على التعليم والتدريب المهني.

8. ساهمت سياسة مجانية التعليم في تخفيض نوعية التعليم وإزدياد أعداد الخريجين غير المؤهلين لمتطلبات أسواق العمل، فرغم أن تبني تلك السياسات جاء لتخفيض مستويات الحرمان من التعليم والتدريب إلا أنها أدت إلى إهمال الجانب النوعي للتعليم والتركيز على النواحي الكمية، فإزداد عدد الخريجين غير المؤهلين لتلبية شروط سوق العمل الأمر الذي أدى شيوع البطالة باشكالها المختلفة سواء البطالة السافرة أو المقنعة.

9. أدى التراجع عن أساليب التخطيط بشكل عام وتخطيط القوى العاملة بشكل خاص الى التخلي عن في وضع الخطط التفصيلية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل للربط بين التعليم والتدريب وفرص العمل .
10. القصور في سياسات وبرامج التدريب المهني أدى إلى الدفع بمخرجات ليست عليها طلب سوق العمل .
11. القصور في سياسات وبرامج التدريب المهني وعشوائية التدريب، وعدم التنسيق بين تلك المراكز وعدم توافر مصرف للمعلومات عن سوق العمل واحتياجاته من المهن المختلفة إلى التدريب على مهن لا يحتاج إليها سوق العمل، ونتيجة لذلك أخذت مراكز التدريب المهني ذاتها تساعد على زيادة الاختلال في سوق العمل، عندما تدفع سنويًا بمخرجات تدريب ليست عليها طلب في سوق العمل مما يؤدي الى زيادة أعداد البطالة، و فقدان الثقة بدور مراكز التدريب المهني، فضلا عن إهدار المال والجهد المنفق عليها .

12. ساهمت العادات والتقاليد والمظاهر الأخرى للسلوك الاجتماعي في تكريس ظاهرة الاختلال في سوق العمل وبخاصة في الدول العربية، من خلال وضع القيود الاجتماعي التي أدت الى:-

أ- التقليل من أهمية زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل،
ب- تركيز المشتغلين في الأجهزة الحكومية وتضخم الجهاز الإداري،
ج- دفع صانعي السياسات التعليمية إلى الاستجابة للشروط الاجتماعية وأن كانت مخالفة لشروط سوق العمل .

المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل

أسباب المشكلة

- عدم وجود معلومات دقيقة عن الاحتياجات الفعلية لسوق العمل .
- معالجة مشكلة الزيادة الكبيرة في أعداد خريجي الثانوية بقبولهم في تخصصات قد لا يحتاجها سوق العمل (قبول) .
- نسبة الزيادة السنوية في ميزانية التعليم التربوي غير متكافئة مع الزيادة في أعداد الطلاب (تمويل) .
- سرعة تغير احتياجات سوق العمل وبطء استجابة مؤسسات التعليم التربوي لهذا التغير .

المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل

أسباب المشكلة

- عدم إقبال الطلاب على بعض التخصصات (لغة عربية، فيزياء، رياضيات) .
- إرتفاع نسبة خريجي الثانوية في التخصصات غير العلمية .
- أعداد كبيرة من الخريجين في العديد من التخصصات تفوق حاجة المجتمع (النمو السنوي للخريجين أكثر من نمو الوظائف الجديدة) .
- ضعف الارتباط بين التخطيط التربوي والتخطيط للقوى العاملة.
- حاجة خريجي الجامعة إلى تنمية بعض المهارات الأخرى غير التخصصية الملائمة لاحتياجات سوق العمل.

المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل

المشكلة

تخصصات؟

مهارات؟

الأطراف الثلاثة ذات العلاقة

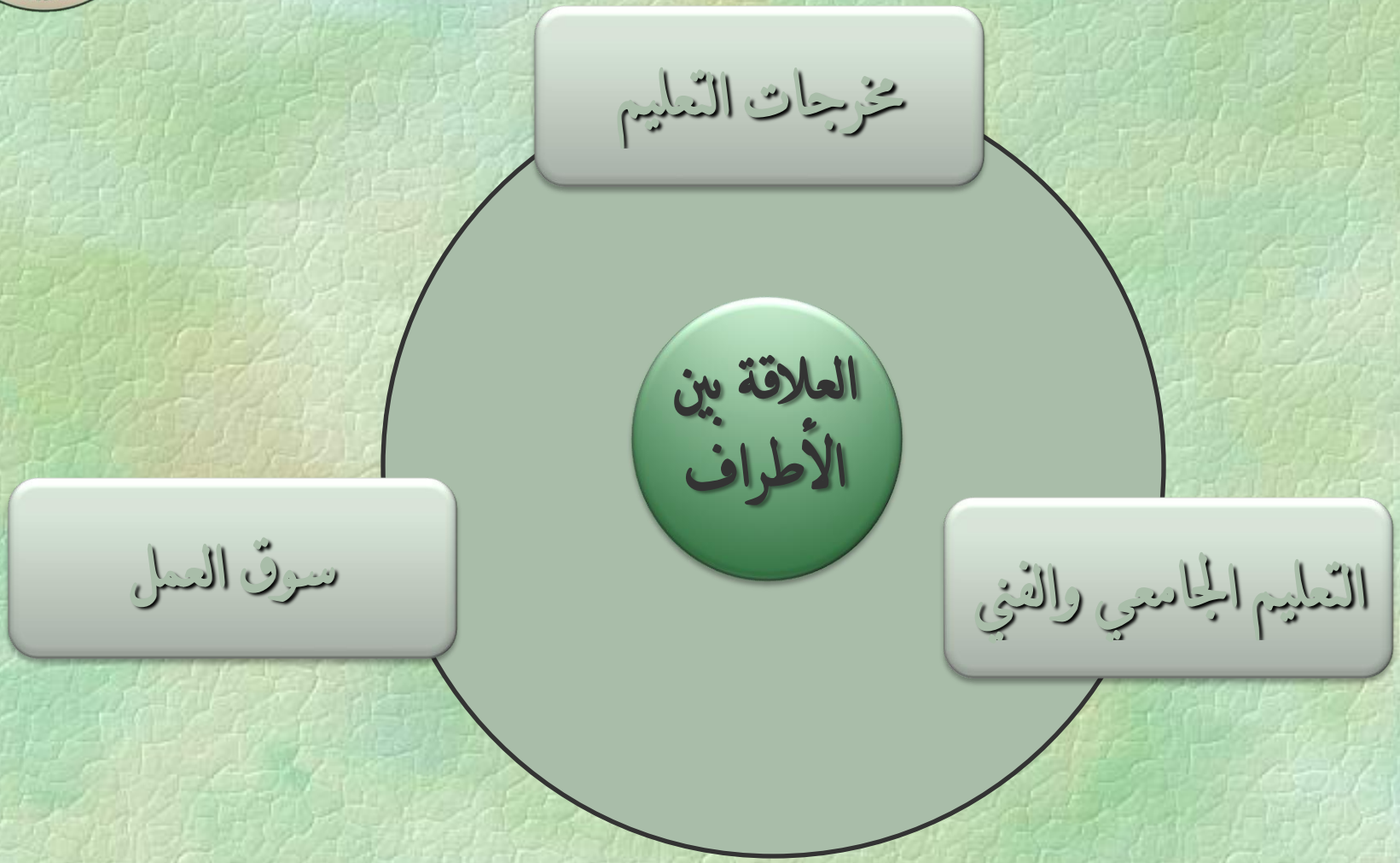

المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل

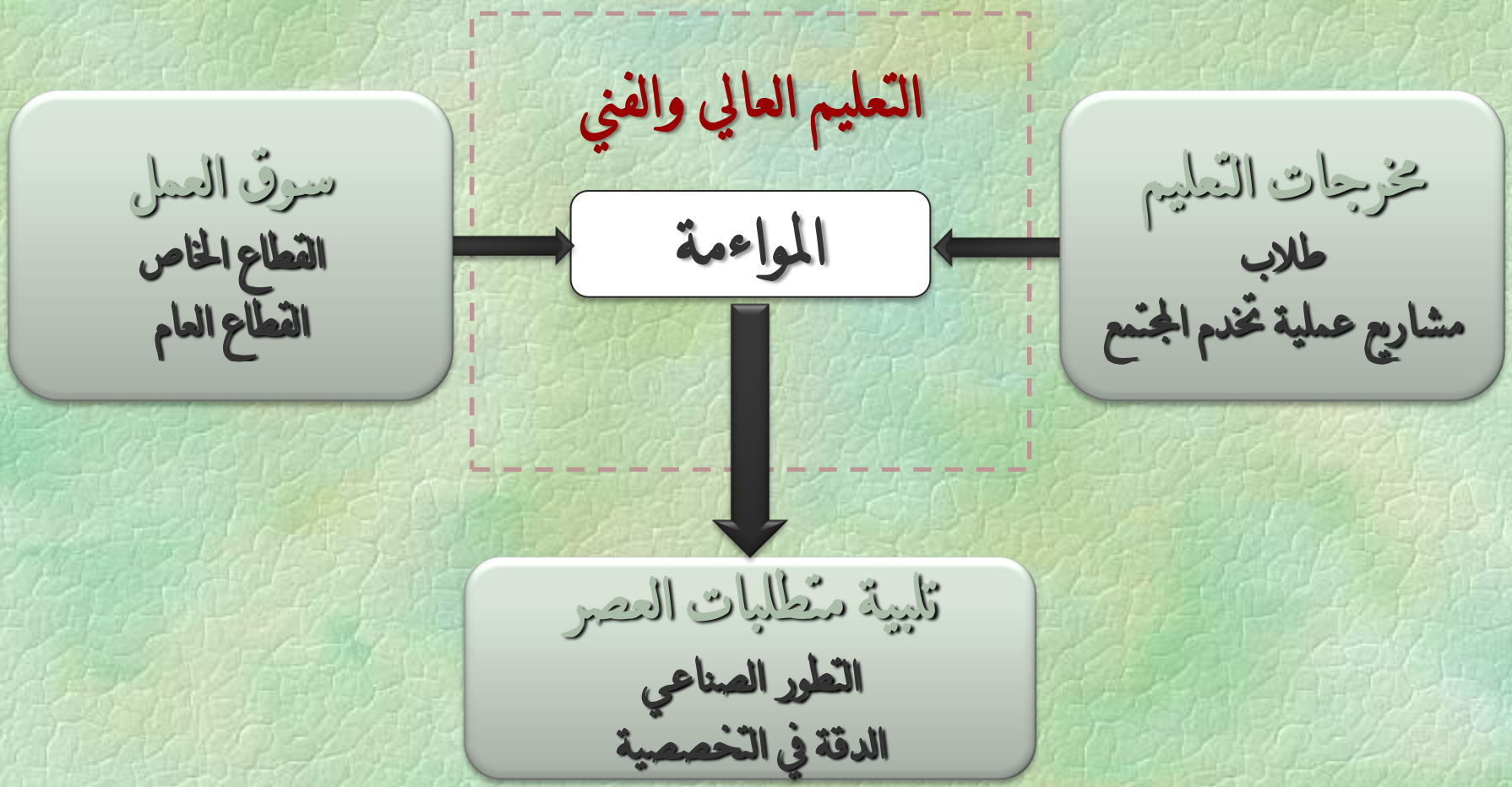

معوقات التي تواجه المواءمة

- عدم وجود شبكة معلوماتية متخصصة يمكن الرجوع إليها للحصول على حاجة سوق العمل الفعلية من الكوادر التقنية وتخصصاته الدقيقة.

- عدم وجود خطة إستراتيجية متكاملة تتضح من خلالها الرؤى المستقبلية للتخصصات المطلوبة.

- سرعة تغير احتياجات سوق العمل وبطء استجابة التعليم التقني لهذا التغيير.

- حاجة خريجي الكليات التقنية إلى تنمية بعض المهارات الأخرى (غير التخصصية الملائمة لاحتياجات سوق العمل) .

- تحتاج مخرجات التعليم التقني إلى برامج تدريب وتاهيل تناسب سوق العمل.

- ضعف الارتباط بين التخطيط التربوي والتخطيط للقوى العاملة.

- قدرة العمالة الوافدة على تغيير تخصصها وحسب حاجة سوق العمل لضمان استمرارية بقائها في المنطقة.

- عدم وجود لجان مشتركة بين الكليات التقنية والشركات والمؤسسات الصناعية.

- صعوبة تغيير المناهج الدراسية بصورة سريعة بحيث تناسب احتياجات سوق العمل.